

المحور الثاني: مؤسسات النظام الدولي الاقتصادي.

المحاضرة الأولى: البنك الدولي للإنشاء والتعمير BIRD.

المحاضرة الثانية: صندوق النقد الدولي FMI.

المحاضرة الثالثة: منظمة التجارة العالمية OMC.

المحاضرة الأولى: البنك الدولي.

انبثق عن المؤتمر المالي والنقدي الدولي الذي انعقد في بریتون وودز سنة 1944 اتفاقية خاصة بإنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير وقد صاغها المؤتمر بعد اتفاقية صندوق النقد الدولي. وتم إقرار الاتفاقية رسمياً في 27 ديسمبر 1945، ويعتبر البنك منظمة دولية حكومية متخصصة تابعة للأمم المتحدة بعد أن تم الربط بينهما بموجب اتفاقية جمعها في 15 أبريل 1948.^أ

في البداية يجب أن نشير إلى أن البنك الدولي ليس مجرد بنك لتمويل التنمية فقط، بل هو عبارة عن مجموعة من المؤسسات المالية التي تشكل في مجموعها مؤسسة البنك الدولي، وتعمل مجتمعة على تحقيق أهدافه، وأول هذه المؤسسات هو البنك الدولي للتنمية والتعمير IBRD، وهناك ما يعرف بالوكالة الدولية للتنمية IDA، وتقوم هاتين المؤسستين بتقديم قروض ومنح للمشاريع والبرامج الهادفة إلى تحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي، بالإضافة إلى مؤسسة التمويل الدولية IFC، والتي تختص بالعمل مع القطاع الخاص والمستثمرين في المؤسسات التي تنشط في دول العالم الثالث. كما هناك هيئة ضمان الاستثمار المتعدد الأطراف، والمركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار.^أ

تتكون عضوية البنك الدولي من حكومات الدول الأعضاء، فهو مثل معظم المنظمات الدولية يعتبر منظمة حكومية Intergovernmental. وعكس منظمات الأمم المتحدة، فإن حقوق الدول الأعضاء ليست متساوية، بحيث يكون لكل دولة صوت، وإنما تتحدد هذه الحقوق عبر مستوى مساهمتها في رأس مال البنك، الأمر الذي يتحدد وفقاً لمعايير معقدة تأخذ في الاعتبار الثقل الاقتصادي للدول. وبهذا تتمتع الدول الصناعية الكبرى بقوة تصويت كبيرة تمكنها من السيطرة الفعلية على قرارات البنك. فخمس دول هي: الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، بريطانيا، فرنسا تحظى بحوالي 43% من رأسمال البنك، وبالتالي على التصويت. على الرغم من الارتفاع الكبير في عدد أعضاء البنك في تسعينيات القرن الماضي. وتحظى الولايات المتحدة الأمريكية بدور مركزي في البنك لكونها تملك أكبر حصة في رأسمال البنك تقدر بـ: 18%. بالإضافة إلى تواجد مقر البنك على أراضيها وفي واشنطن بالضبط

بالقرب من مركز صنع القرار الأمريكي.* كما أن هناك اتفاق غير مكتوب يشترط على ضرورة أن يكون رئيس البنك أمريكياً ترشحه الحكومة الأمريكية.ⁱⁱⁱ

أهداف البنك الدولي:

أدخل البنك الدولي مجموعة أهداف في نسيج عملياته عن طريق:

- تكثيف جهود البنك الدولي لمساعدة الدول النامية على مكافحة الفقر وتعزيز أهليتها للتمتع بتخفيف كبير لأعباء ديونها الخارجية.

- مساعدة البرامج التنموية المستندة إلى النتائج.

- توسيع نطاق البحوث عن كيفية زيادة فعالية القطاع العام وإسراع خطوات التقدم.

- العمل مع الشركاء لتنسيق المساندة المقدمة من المانحين على المستوى القطري، والتعاون مع المانحين الآخرين ضمن برنامج عالمي للرقابة.^{iv}

تمثل القروض والمنح التي يقدمها البنك الدولي وسيلة لفرض التبعية على الدول من خلال الشروط التي يفرضها التي تركز التبعية للبنك من خلال:

1- التبعية الاقتصادية: اعتماد الدول على قروض ومنح البنك تؤدي إلى تفاقم الديون الخارجية مما يفرض قيود اقتصادية تخدم مصالح الدول المسيطرة على البنك، كما أنها تحد من حرية صناعة السياسة الاقتصادية. مما ينعكس سلباً على التنمية في تلك الدول ويعمق تبعيتها الاقتصادية.

2- التبعية السياسية: تلك القروض ليست مفروضة بشروط مالية فقط بل مرهونة بشروط سياسية ومواقف تتبناها الدول المدينة. وتبني النظام السياسي والاقتصادي المتبع في الدول الدائنة، وهو ما لا يتوافق مع طبيعة النظم الاجتماعية والاقتصادية في تلك الدول.^v

* عارضت بعض الأطراف إقامة مقر البنك بالعاصمة واشنطن، وطالب بإقامته في نيويورك بالقرب من الأمم المتحدة حتى يكون بعيد عن التأثير من الحكومة الأمريكية المتواجدة في واشنطن.

-
- i خويلدي السعيد، أجهزة (آليات) النظام الاقتصادي الدولي. مجلة: دفاتر السياسة والقانون، العدد: 09، جامعة ورقلة، جوان 2013، ص333.
- ii جميل محمد خالد، مرجع سابق، ص341.
- iii حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص42.
- iv علي حاتم القرشي، مرجع سابق، ص196.
- v جميل محمد خالد، مرجع سابق، ص348 ص350.